

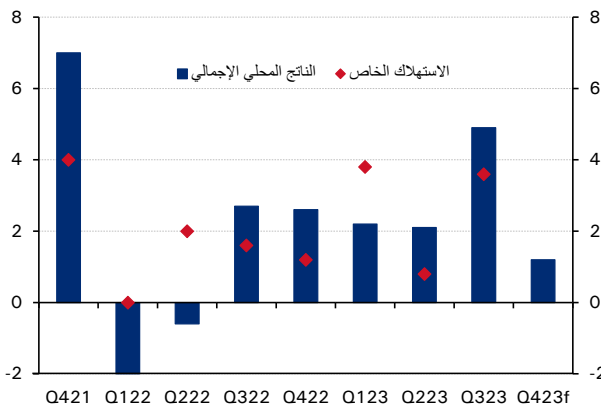
الاقتصاد الدولي ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٣

الاقتصاد العالمي سيبقى تحت الضغوط في ٢٠٢٤، وتزايد آمال خفض أسعار الفائدة

- مع اقتراب ٢٠٢٤، سيبقى الاقتصاد العالمي يركز تحت الضغوط في ظل ظهور التأثير المتأخر لتشديد السياسات النقدية، وتوقعات ببقاء نمو معظم الاقتصادات الكبرى مخيباً للآمال.
- الاقتصاد الأمريكي يظهر مرونة كبيرة، على الرغم من توقعات بتباطؤ معدل النمو بوتيرة حادة في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، متراجعاً من ٤,٩٪ في الربع السابق. والتقدم المحرز على صعيد خفض معدلات التضخم يعزز الآمال في تحقيق "هبوط ناعم" بدعم من خفض سعر الفائدة في وقت مبكر من العام.
- اقتصاد منطقة اليورو يواصل الاقتراب من حافة الركود بعد انكماشه في الربع الثالث من ٢٠٢٣. والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا قررا في ديسمبر تأجيل خفض أسعار الفائدة في وقت مبكر من العام المقبل، خلافاً لآمال السوق.
- السلطات الصينية تكثف تدابير التحفيز المالي رغم حرصها على عدم تعزيز المخاوف بشأن الديون - وذلك على خلفية فتور الاستهلاك على الجبهة المحلية وضعف الطلب الخارجي، مما أدى إلى ضبابية الرؤية المستقبلية.
- على الرغم من تخطي معدل التضخم للمستوى المستهدف، إلا أن بنك اليابان ما يزال حذراً بشأن إنهاء سياسته النقدية شديدة التيسير، وتوقعات بتسجيل الهند أسرع معدل نمو في عام ٢٠٢٤ على مستوى الاقتصادات العالمية الكبرى.

شهري) في نوفمبر بعد التراجعات الشديدة التي تم تسجيلها في أكتوبر، في حين كانت قراءات مسح مؤشر مديري المشتريات (لقطاعي التصنيع والخدمات مختلطة بتسجيلها ٤٦,٧ نقطة و ٥٢,٧ نقطة على التوالي). وتتمثل المحصلة النهائية لذلك في توقع السوق بتباطؤ نمو الناتج المحلي بصورة حادة تتراوح بين ١,٥-١٪ في الربع الرابع من العام.

الرسم البياني ١: نمو الناتج الحقيقي والاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة
(%، على أساس ربعي، سنوياً)



المصدر: Haver, Refinitiv ، ملاحظة: بيانات الربع الرابع عبارة عن توقعات أطراف أخرى

وما يزال سوق العمل قوياً، مما يعزز من سيناريو "الهبوط الناعم"، إذ استمر تزايد الوظائف في نوفمبر (+١٩٩ ألف وظيفة، أي أقل من متوسط عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، إلا أنه أعلى من فترة ما قبل الجائحة) وتسارعت وتيرة نمو الأجور (+٠,٤٪ على أساس شهري)، مع انخفاض معدل

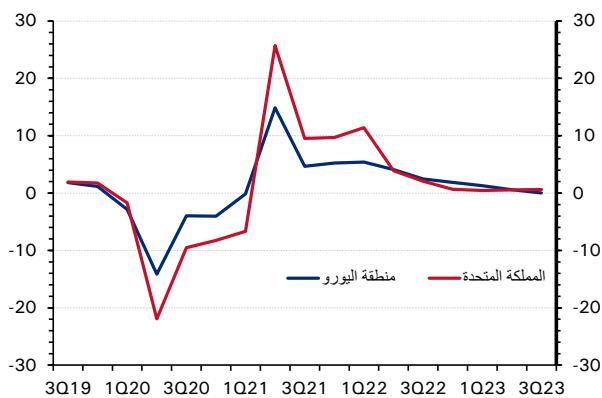
مع اقتراب عام ٢٠٢٤، يواجه الاقتصاد العالمي رياحاً معاكسة في ظل استمرار ظهور التأثيرات المتأخرة لتشديد السياسات النقدية في وقت سابق. وعلى الرغم من أن المؤشرات الحالية ما تزال بعيدة عن الإشارة إلى أي ركود كبير، إلا أن توقعات النمو العالمي، بقيادة الأسواق المتقدمة، قد تراجعت في الأشهر القليلة الماضية. وفي ذات الوقت، يبدو أن التضخم يسير في اتجاه هبوطي، مما يعزز الآمال في تحقيق "الهبوط الناعم" - على الرغم من أن التضخم الأساسي ما يزال يحتاج لبعض الوقت حتى ينخفض لمستويات ما قبل الجائحة. ومن المرجح بلوغ أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ذروتها، مع إشارة مجلس الاحتياطي الفيدرالي لتغيير مساره بعيداً عن سياسة التشديد النقدي، مع توقع بخفض سعر الفائدة عدة مرات العام المقبل. وفي الصين، تواصل الحكومة صراعها مع تقادم أزمة السوق العقاري، مما قد يدفعها لبذل المزيد من الجهد لدعم النظرة المستقبلية للاقتصاد. وفي المقابل، تشكل الهند أبرز النقاط المضيئة القليلة للاقتصاد العالمي، إذ بقي معدل النمو أعلى من ٧٪ في الربع الثالث.

تلاشى زخم الاقتصاد الأمريكي، والفيدرالي يخفض الفائدة في ٢٠٢٤

تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الأمريكي، الذي تجاوز التوقعات في الربعين الأخيرين من العام الحالي، بدأ يفقد بعض الزخم في ظل تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي وظهور التأثير المتأخر لسياسات التشديد النقدي بوتيرة مطردة. ونما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من ٢٠٢٣ بمعدل سنوي قوي أفضل من المتوقع بنسبة ٤,٩٪ مقابل ٢,١٪ في الربع السابق (الرسم البياني ١). وكان إنفاق الأسر قوياً وارتفع الاستثمار السكني بعد عامين متتاليين من التراجع. إلا أن المؤشرات الاقتصادية في الربع الرابع من ٢٠٢٣ كانت متباينة، في ظل ارتفاع مبيعات التجزئة (+٠,٣٪ على أساس شهري) والإنتاج الصناعي (+٠,٢٪ على أساس

على أساس شهري في أكتوبر. كما انخفض معدل التضخم بوتيرة أكثر من المتوقع إلى ٣,٩٪ في نوفمبر (مقابل ٤,٦٪ في أكتوبر) وتباطأ نمو الأجور على مدار الثلاثة أشهر المنتهية في أكتوبر. ويتوقع أن يقوم بنك إنجلترا بخفض أسعار الفائدة العام المقبل، ولكن بوتيرة أكثر اعتدالاً مقارنة بالبنك المركزي الأوروبي أو الاحتياطي الفيدرالي، نظراً لارتفاع مستويات التضخم في المملكة المتحدة حالياً. وعلى صعيد المالية العامة، كشف وزير الخزانة جيريمي هانت في نوفمبر عن طرح حزمة من التدابير المتعلقة بجائبي الطلب والعرض لتخفيف أعباء تكاليف المعيشة وتحفيز النمو الاقتصادي بقيمة تصل في المتوسط لنحو ٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي خلال السنوات المقبلة.

الرسم البياني ٢: نمو الناتج المحلي في منطقة اليورو والمملكة المتحدة



المصدر: Refinitiv, Eurostat, ONS

تقلص إنتاج اليابان في الربع الثالث على خلفية ضعف القطاع الخارجي

تعثرت الاقتصاد الياباني في الربع الثالث من ٢٠٢٣، مما يلقى بالضوء على صراعه للتعافي في فترة ما بعد الجائحة وسط تراجع الين وضعف آفاق نمو الاقتصاد العالمي. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٩٪ (على أساس سنوي) في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ بعد تسجيله لنمو بنسبة ٣,٦٪ في الربع السابق (تم خفض المعدلين مؤخراً)، مسجلاً بذلك أول انخفاض له منذ الربع الثالث من ٢٠٢٢. ويعزى التراجع بصفة رئيسية لانخفاض الاستثمار الخاص وضعف الميزان التجاري. كما انخفض الاستهلاك الخاص (أكبر عناصر الناتج المحلي) بنسبة ٠,٦٪، مما يشير إلى ضعف الطلب المحلي. وقد ينكمش الاقتصاد بوتيرة معتدلة في الربع الرابع على خلفية الطلب الضعيف من الصين والولايات المتحدة، في حين أن ضعف الين الياباني، رغم من تعزيزه للصادرات، سيبقي أسعار الواردات مرتفعة، مما يؤثر على الإنفاق الاستهلاكي. وقد دفعت ضبابية الرؤية الحكومة لتقديم المزيد من إجراءات التحفيز المالي كتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية للحد من تأثير ارتفاع الأسعار.

وبقي معدل تضخم أسعار المستهلكين أعلى من المستوى المستهدف لبنك اليابان والبالغ ٢٪ على مدار ١٩ شهراً حتى الآن (بلغت قراءة معدل التضخم الأساسي لشهر أكتوبر ٢,٩٪ على أساس سنوي)، مما يزيد الضغوط على البنك المركزي لتغيير موقفه النقدي شديد التيسير بما في ذلك أسعار الفائدة السلبية. إلا أن مسؤولي بنك اليابان أكدوا أن الموجة التضخمية الحالية مدفوعة بشكل أكبر بعوامل جانب العرض (المواد الغذائية والطاقة وغيرها) وضعف الين الياباني أكثر من تأثرها بضغوط

البطالة (٣,٧٪). وكانت طلبات الحصول على إعانات البطالة متذبذبة، إلا أنها وصلت إلى أدنى مستوياتها التاريخية.

كما تباطأت وتيرة التضخم، في ظل استقرار المعدل الأساسي عند ٤٪ على أساس سنوي في نوفمبر. وتعتبر تلك القراءة ضعف المستوى المستهدف من الاحتياطي الفيدرالي، إلا أنه يعتبر بعيداً عن مستوى الذروة البالغ ٦,٦٪ الذي وصله في عام ٢٠٢٢. وفي ظل بقاء سعر الفائدة المستهدف الآن ضمن نطاق ٥,٢٥٪ - ٥,٥٠٪، فإن أسعار الفائدة الحقيقية أصبحت في المنطقة الإيجابية (والمقيدة)، مما يمثل عائقاً أمام استمرار الزخم الاقتصادي. وأدت السياسة النقدية المتشددة، إلى جانب تباطؤ وتيرة التضخم الكلي إلى ٣,١٪ فقط على أساس سنوي في نوفمبر، إلى توقع أسواق العقود الآجلة قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتقديم موعد خفض أسعار الفائدة للمرة الأولى إلى شهر مارس، على أن يقوم بخفضها بوتيرة أسرع بعد ذلك (أكثر من ١٢٥ نقطة أساس بنهاية عام ٢٠٢٤). وكشفت التوقعات المعدلة لخارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة لشهر ديسمبر عن إمكانية قيام اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بتيسير السياسات النقدية بمعدل ٧٥ نقطة أساس في عام ٢٠٢٤. ويعد هذا الاجراء أكثر قوة مما كان متوقعاً في السابق، إلا أن مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي سيظلون على حذر من إعلان انتصارهم في معركة التضخم سريعاً، في ظل توقع تجاوز معدل التضخم الأساسي لنفقات الاستهلاك الشخصي مستوى ٢٪ المستهدف حتى عام ٢٠٢٦.

اقتصاد أوروبا على حافة الركود

اتجه النشاط الاقتصادي في أوروبا نحو التراجع في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ على خلفية انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار والإنتاج الصناعي وسط ارتفاع معدلات التضخم وتزايد تكاليف الاقتراض. وكشفت التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو للربع الثالث من عام ٢٠٢٣ عن تحول النمو لتسجيل معدلات سلبية بلغت -٠,١٪ على أساس ربع سنوي (٠,٢٠٪ في الربع السابق) وعدم تسجيل تغير يذكر تقريباً عند ٠,١٪ على أساس سنوي، متباطئاً بصورة حادة مقابل ٠,٥٪ في الربع السابق (الرسم البياني ٢). وبعد تسجيل قراءة سلبية في الربع الثالث من العام، أصبحت المنطقة على حافة الركود التقني، إذ بقيت قراءة مؤشر مديري المشتريات لشهري أكتوبر ونوفمبر أقل من حاجز ٥٠ الدال على "عدم التغير"، مما قد يشير لانخفاض آخر في الإنتاج في الربع الرابع. وخفضت المفوضية الأوروبية توقعاتها للنمو الاقتصادي لعامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ إلى ٠,٦٪ (مقارنة بالتقدير السابق البالغ ٠,٨٪) و ١,٣٪ (مقابل ١,٤٪)، على التوالي.

وأدى تدهور النشاط الاقتصادي لزيادة المخاوف المتعلقة باحتمال قيام البنك المركزي الأوروبي بتشديد السياسة النقدية أكثر من اللازم، خاصة في ظل تباطؤ معدل التضخم مؤخراً في شهر نوفمبر بنسبة ٢,٤٪ على أساس سنوي مقارنة بشهر أكتوبر (٢,٩٪)، كما كان أقل بكثير من التوقعات. وقد عارض صناع السياسة في البنك المركزي الأوروبي توقعات السوق بخفض أسعار الفائدة بوتيرة حادة، إلا أن الأسواق بدأت تسعر الخفض الأول في مارس أو أبريل.

وشهدت المملكة المتحدة سيناريو مماثل، إذ أصيب الاقتصاد بحالة من الركود في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ (٠,٠٪ على أساس ربع سنوي، -٠,٦٪ على أساس سنوي)، ثم انكمش بصورة غير متوقعة بنسبة ٠,٣٪

وفي ظل تلك التحديات، كثفت الحكومة عن حزمة من سياسات الدعم، بما في ذلك استخدام السياسة النقدية غير التقليدية كتوفير السيولة عبر توفير القروض الرخيصة للمطورين العقاريين، وخفض أسعار الفائدة على الرهن العقاري لتعزيز الطلب على الإسكان، وزيادة الإنفاق على البنى التحتية. إلا أن المستثمرين يتطلعون لتحرك الحكومة بصورة أكثر حسماً لدعم النمو، بما في ذلك إمكانية خفض أسعار الفائدة بشكل مباشر. ويبقى تحسن آفاق النمو طويلة الأجل مرتبطاً بنجاح تحول النموذج الاقتصادي عن الاعتماد المفرط على الاستثمار في البنى التحتية والصادرات نحو تحفيز الاستهلاك المحلي المستدام.

تباطؤ نمو اقتصاد الهند هامشياً في الربع الثاني

نجح اقتصاد الهند في الحفاظ على زخمه القوي، إذ المتوقع أن يسجل أسرع وتيرة نمو على مستوى دول العالم الكبرى العام المقبل. ونما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أعلى من المتوقع بلغت ٧,٦٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام المالي (يوليو-سبتمبر)، بوتيرة أبطأ قليلاً من ٧,٨٪ في الربع السابق، بدعم من قوة نشاط التصنيع وتزايد الإنفاق الحكومي. إلا أن موسم الرياح الموسمية المتقلب هذا العام أدى لإضعاف الطلب في المناطق الريفية، في حين ما تزال التحديات الخارجية قائمة في ظل ضعف الصادرات. ومما يؤكد قوة القطاع المحلي، كانت الإيرادات المالية قوية، وبقيت على المسار الصحيح لتحقيق المستوى المستهدف للعجز المالي الذي حددته الحكومة بنسبة ٥,٩٪ من الناتج المحلي هذا العام (مقابل ٦,٤٪ العام الماضي). وقد يكون المجال مفتوحاً أمام الحكومة لتسريع الإنفاق على البنى التحتية وتطبيق بعض الإجراءات الشعبية قبل الانتخابات العامة المقرر انعقادها العام المقبل. وعلى خلفية تحسن الأداء في الربع الثاني، قام بنك الاحتياطي الهندي برفع توقعات النمو لهذا العام (السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤) إلى ٧٪ مقابل ٦,٥٪ المتوقعة في السابق وبنحو ٦,٥٪ للفترة الممتدة بين الربعين الأول والثالث من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

كما ارتفع تضخم أسعار المستهلكين إلى أعلى مستوياته خلال ثلاثة أشهر بنسبة ٥,٦٪ على أساس سنوي في نوفمبر نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بعد هطول أمطار غير منتظمة أثرت على إنتاجية المحاصيل. إلا أن مرحلة ذروة التضخم قد انقضت بالفعل. وأبقى بنك الاحتياطي الهندي على موقفه بشأن أسعار الفائدة الرسمية (سعر إعادة الشراء عند ٦,٥٪)، إلا أن البنك قام مؤخراً بزيادة وزن المخاطر على بعض القروض الاستهلاكية غير المضمونة للحد من الطلب المفرط.

الجدول (١): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(٪ النمو السنوي)

2024f	2023f	2022	
1.2	2.4	2.1	الولايات المتحدة
0.6	0.5	3.5	منطقة اليورو
0.4	0.5	4.1	المملكة المتحدة
0.8	1.6	1.0	اليابان
4.5	5.0	3.0	الصين
6.7	6.4	7.2	الهند*

المصدر: Refinitiv (توقعات جهات أخرى)، * السنة المالية تنتهي في مارس من العام اللاحق.

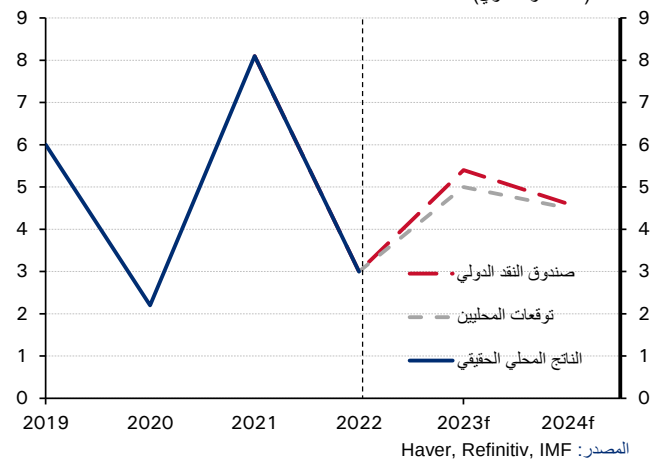
جانب الطلب، وأكدوا رغبتهم في أن يبقى معدل التضخم عند مستوى ٢٪ المستهدف أو أعلى من ذلك بصورة مستدامة قبل تغيير مسار السياسات النقدية. وقد يؤثر ضعف آفاق النمو على قدرة بنك اليابان على المقاومة لفترة أطول. وأبقى بنك اليابان على سياسته دون تغيير في ديسمبر وتجنب المحافظ تقديم أي إشارات واضحة بشأن توقيت تغيير السياسة النقدية، إلا أنه من المتوقع أن نشهد تحول في النصف الأول من عام ٢٠٢٤.

انتعاش الاقتصاد الصيني ونظرة مستقبلية حذرة

ظهرت مؤشرات دالة على انتعاش الاقتصاد الصيني رغم أن تراجع القطاع العقاري ما يزال يؤثر على آفاق النمو. وتسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي إلى ١,٣٪ على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، مرتفعاً من ٠,٥٪ في الربع السابق، إلا أنه تباطأ على أساس سنوي إلى ٤,٩٪ مقابل ٦,٣٪ في الربع الثاني نتيجة تأثير قاعدة الأساس. ويسير النمو على المسار الصحيح لتحقيق المستوى المستهدف من قبل الحكومة والبالغ "نحو ٥٪"، بعد أن وصل في المتوسط إلى ٥,٢٪ منذ بداية العام. وكانت البيانات التي صدرت مؤخراً غير متجانسة، إذ خالف نمو مبيعات التجزئة التوقعات رغم تسارع وتيرة نموه إلى ١٠,١٪ على أساس سنوي في نوفمبر (٧,٦٪ في أكتوبر) بدعم من تأثير قاعدة الأساس، إلا أن نمو الإنتاج الصناعي وصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أكثر من عامين عند ٦,٦٪ على أساس سنوي.

الرسم البياني ٣: نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين

(٪ النمو السنوي)



من جهة أخرى، ما يزال النشاط العقاري يتخذ مساراً هبوطياً، في ظل تسارع وتيرة تراجع الاستثمار العقاري منذ بداية العام (-٩,٤٪ على أساس سنوي) وأسعار المنازل القائمة (-٣,٣٪ على أساس سنوي) في نوفمبر. وفي ظل هذا التدهور، يواجه المطورون عدد من المشاكل التي تتعلق بالسيولة والتخلف عن سداد التزاماتهم. كما أن آثار تلك المضاعفات تنعكس أيضاً على قطاع البنوك، إذ أعلنت الشهر الماضي شركة "Zhongzhi"، والتي تعتبر من كبرى شركات إدارة الثروات، عن عجزها عن سداد مستحقات بقيمة ٣٦ مليار دولار، والذي قد يعزى لانكشافها على القطاع العقاري خلال الفترات التي تنسم بها الأسواق بالقوة. إضافة لذلك، انخفض التضخم في نوفمبر بشكل أعمق وصل لحد الانكماش (-٠,٥٪ على أساس سنوي) في ظل عدم تمكن الاستهلاك من الارتفاع. وشهدت الصادرات والواردات تقلبات في الفترة الممتدة بين شهري أكتوبر ونوفمبر بسبب قلة الطلب المحلي وضعف الاقتصاد العالمي.

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2222 2011
Fax: +965 2229 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2229 5500, Email: econ@nbk.com